جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور مؤسسات المجتمع الدولي في عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١

بحث مقدم الى قسم العلوم السياسية
كلية القانون والعلوم السياسية
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية

من قبل الطالب:
مهدي جاسم حسون

بأشراف
م.م ايهاب علي عبدالله

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الاول الاطار /النظري والمفاهيمي	٣
مفهوم مؤسسات المجتمع الدولي	٤
المؤسسات الدولية الحكومية إقليمية الاتجاه وعامة الوظائف	٦
مؤسسات دولية عالمية ، و مؤسسات دولية إقليمية :	٧
مؤسسات دولية عامة و مؤسسات دولية متخصصة	٨
أهداف المنظمة	٩
مفهوم التحول الديمقراطي	١١
مراحل التحول الديمقراطي	١٤
المبحث الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في تونس	١٦
المطلب الاول: طبيعة التحول الديمقراطي التونسي	١٦
المطلب الثاني : عوامل التحول الديمقراطي في تونس	

المطلب ثالث : نتائج التحول الديمقراطي التونسي	٢٢
المبحث الثالث: دور المجتمع الدولي في عملية التحول الديمقراطي في تونس	٢٣
المجتمع الدولي يساند جهود الانتقال الديمقراطي بتونس	٢٥
الموقف الاقليمي والدولي تجاه الثورة التونسي	٢٦
الخاتمة	٢٨
المصادر	٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

شكر وتقدير

لا شكر بعد شكر الله نحمده عز وجل على توفيقه هذا البحث.

جزيل الشكر والامتنان والتقدير لأستاذي المشرف علي" **ايهاب علي** "

الذي كان سندا وعونا الي في اعداد هذا البحث ،

شكرا على كل النصائح والتوجيهات،

شكرا على سعة صدره وقوة صبره.

شكرة للجنة التي تفضلت للحكم على هذا البحث.

شكرا لمن مد لنا يد العون ولو بكلمة.

شكرا لكل من علمنا حرفا.

شكرا لمن رافقوا احلامنا حتى بلوغها.

المقدمة

يعد موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين والمفكرين السياسيين، وكانوا يسعون إلى معرفة طبيعة هذا التحول وأسبابه ومستقبله فهو يتميز بالاتساع و الشمولية و يختلف من بلد إلى آخر من خلال الكثير من المعطيات فقد شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة ما لم تشهده طيلة عقود طويلة، والتي عرفت ب" الربيع العربي " ولعل من أمثلة التحول نجد تونس، وذلك نتيجة لمظاهر القمع والتسلط لنظام زين العابدين، والدخول في عهد جديد من اجل تلبية حاجات مطالب إنسانية اجتماعية و سياسية.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة من اجل تحليل الثورة التونسية و الانتقال من نظام إلى آخر وتطور النظام في ظل المرحلة الانتقالية.

أهمية الموضوع:

شهدت المنطقة العربية العديد من عمليات التحول الديمقراطي التي بدأت بتونس والتي ثبتت مجموعة من الاستراتيجيات من أجل دعم التحول الديمقراطي وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على العوامل التي أدت إلى هذا التحول وكذلك مستقبل هذا التحول.

الإشكالية :

عرف النظام التونسي موجة التحول الديمقراطي والتي تسببت فيها عدة عوامل تهدف إلى إصلاح هيكلة هذا النظام من أجل تحقيق مطالب هذا الشعب وذلك عن طريق إجراء تعديلات دستورية.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت التحولات السياسية في إرساء معالم الديمقراطية في تونس؟

بالإضافة إلى السؤال المحوري هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة له، وهي:

١- ما هي العوامل المؤثرة على مسار عملية التحول الديمقراطي في النظم المعاصرة ؟

٢- ما هي أهم سمات عملية التحول الديمقراطي في تونس؟٣

٣- ما هو دور النخبة السياسية التونسية في احترام حقوق الإنسان؟

٤- ما هو دور النخبة السياسية التونسية في تطوير المجتمع المدني؟

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الاول** : يشكل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم مؤسسات المجتمع الدولي، وطبيعته واهدافه.

- **المبحث الثاني**: فيحتوي عملية التحول الديمقراطي في تونس وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الاول : اسباب التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثالث: نتائج التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الثالث : دور مؤسسات المجتمع الدولي في عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١.

الفصل الاول

الاطار النظري و المفاهيمي

المطلب الاول: ماهية مؤسسات المجتمع الدولي

نشوء وتنوع وتعدد المنظمات الدولية وتحول تسميتها من الاتحادات والتعاهدات واللجان إلى المؤسسات الدولية هو الاحتياج الكامل لمثل هذه المكونات في كل مجالات الحياة الاقتصادية منها والتجارية والاتصالات والنقل وكذلك التقدم العلمي والتقني السريع الذي تطلب أن يكون للمنظمات الدولية دورها البارز في تنظيم تلك المجالات، حتى انه عندما ظهرت المنظمات الدولية العامة لم تخل مواثيقها من نصوص خاصة بتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول، فقد تضمن عهد العصبة ما نصه (إن من مهام العصبة تحقيق التعاون

الدولي في الشؤون الاقتصادية والمالية)[١]. كذلك ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في شأن تحديد الأهداف ما نصه (تحقــيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية)[٣].

١- مفهومها:

تسمية "منظمات دولية" فإننا نعني بها تلك الهيئات التي تقوم ما بين الدول، مفرقين بها عن تلك الهيئات التي تقوم بين الأفراد أو بين من هم في وضع قانوني معين كالشركات الخاصة[٣] التي تمثل الأشخاص اللذين شاركوا في تكوينها وليست حكوماتهم.

---

[١] سكرتارية عصبة الأمم، عصبة الأمم (غاياتها ووسائلها وأعمالها)، ترجمة وزارة الخارجية المصرية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٢٤.

٢) د. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤ ص ٣٥ وما بعدها.

[٣] د. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة، لقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.ص ١٠٣.

ولكن وصف المنظمات بأنها "دولية" لا يعني إنها تشمل في عضويتها كل دول العالم، حيث أن هناك كثيراً من المنظمات الدولية التي لا تضم في عضويتها غير عدد قليل من الدول، والمثال على ذلك، المنظمات الدولية الإقليمية، كالجامعة العربية وهي منظمة دولية ومع ذلك لا يتعدى عدد أعضائها خمسة أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم، عند إنشاء جامعة الدول العربية، ٥٩ دولة.

وتأسيساً على ذلك فأن صفة الدولية تعني إن المنظمات تكون دولية إذا ضمت في عضويتها أكثر من دولة[١] ولكن قبل أن نتطرق إلى أنواع المؤسسات الدولية وتقسيماتها، نورد بعض التعاريف التي أوردها الفقه الدولي لتلك المنظمات.

ففي الفقه العربي، يعرفها، الغنيمي بأنها "مؤتمر دولي، الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات مزوداً بأجهزة لها صفة الدوام ومكنة التعبير عن إرادته الذاتية"[٢] ويعرفها أبو هيف بأنها "تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة"[٣] هي "هيئة تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة وتمنحها اختصاصاً ذاتياً معترفاً به تباشره هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها"[٤]. كما إنها "وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة ودائمة".

---

[١] د. عبد العزيز محمد سرحان، الوسيط في التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٣ ص ٤٦.

[٢] د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، نشر:منشأة المعارف، ط١، ٢٠٠٥، ج٢، ص ٣٠.

[٣] د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الناشر: منشأة المعارف، ٢٠١٥. ص ٢٧٨.

[٤] د. محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ١٩٧٩م. ط٣ ، ص٤١.

٢- المؤسسات الدولية الحكومية إقليمية الاتجاه وعامة الوظائف.

وهي تلك المؤسسات التي تختص بأمور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية ومسائل الاتصال والمواصلات وغير ذلك، ولكن عضويتها قاصرة على بعض الدول فقط وليس حق الانضمام إليها مباحاً لكل دول العالم، بل إن حق العضوية لهذا النوع من المؤسسات قاصر على دول تتوافر فيها شروط التقارب الثقافي والاجتماعي والجغرافي والاقتصادي والفكري واللغوي.

ومثال المنظمة الدولية العامة الإقليمية جامعة الدول العربية في العالم العربي ومنظمة الوحدة الأفريقية في أفريقيا ومنظمة الدول الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

والمنظمات الدولية الإقليمية ليست إلا فرعاً من فروع التنظيم الدولي بوجه عام. ومن هنا يجوز تمثيلها على المستوى الدولي، باللامركزية على المستوى الوطني الداخلي، وعلى هذا الأساس فالإقليمية في القانون الدولي تقترب من اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي وقد دفع هذا التقريب كثيراً من الشّراح إلى القول إن الإقليمية في القانون الدولي تعبير عن اللامركزية في ميدان التنظيم الدولي[٢].

ونموذجنا لهذا النوع من المؤسسات هو جامعة الدول العربية فهي تنظيم دولي حكومي إقليمي الاتجاه وعام الوظائف.

تأسست الجامعة العربية في ١٠ مايس ١٩٤٥ اثر اتفاق تم في الإسكندرية بمصر بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٤٤، وقد وقعت على ميثاقها ست دول عربية هي: العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، سوريا، شرق الأردن، ومصر، وكان ذلك إيذانا بميلاد جامعة الدول العربية[٣].

---

[١] د. كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية الليبية، طرابلس ١٩٩٩، ص ٢٥٧، علماً أن منظمة الوحدة الأفريقية تغير اسمها مؤخراً إلى الاتحاد الأفريقي.

[٢] د. محمد حافظ غانم ود. عائشة راتب، المنظمة الدولية والمتخصصة، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠، ص ١١.

[٣] د. محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٤، ص٣.

أهدافها، تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية... وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب تلك الدول[١].

قارة أفريقيا، حيث توجد هناك منظمة دولية إقليمية هي منظمة الوحدة الأفريقية[٢]. وأيضا أثيرت مسألة الأمين العام[٣].

وباعتبار الجامعة منظمة إقليمية[٤]، فقد كان لها أجهزتها الإدارية والفنية وسوقها المشتركة التي جاءت لـ(ضمان حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية كما يضمن حرية النقل والمرور واستعمال الموانئ والمطارات المدنية كما يكفل حرية التبادل والمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية)[٥].

مؤسسات دولية عالمية ، و مؤسسات دولية إقليمية :

تعتبر منظمة عالمية إذا كان تكوينها و اختصاصها و ..... على النطاق العالمي ، حيث تكون العضوية مفتوحة لكل دولة تريد العضوية ، أما المنظمة الإقليمية فتكوينها و اختصاصاتها لا تقتصر على نظام جغرافي محدد و تكون مبنية على روابط تتحد فيها هذه الروابط الإقليمية على أن تكون :

مؤسسات دولية عامة و مؤسسات دولية متخصصة :

---

[١] جميل الشقيري وبرهان غزال، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٥، ص ٤٦.

[٢] د. يحي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٨٧.

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٩، ص ٣٢٣.

[٤] عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية والمتخصصة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٩٧.

[٥] د. عائشة راتب، التنظيم الدولي (الكتاب الثاني) التنظيم الدولي والمتخصص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٥٣.

و المنظمة العامة هي المنظمة التي يقتصر نظامها على قطاع معين ، فتكون متعددة مثل : مسألة الأمن ، التعاون السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي مثل منظمة هيئة الأمم ، أما المنظمات المتخصصة هي تلك التي يقتصر اختصاصها على نظام معين و تصنف إلى ثلاث :

١. منظمات تشريعية : و هي التي تسعى إلى توحيد القواعد القانونية الدولية ، مثل : منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة العالمية .

٢. منظمات قضائية : مهمتها الفصل في النزاعات الدولية و حثا لأحكام القانون الدولي ، مثل : المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ، أو المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان .

٣. منظمات تنفيذية : و هي منظمات ذات طابع خاص و التي تنظم مسألة معينة ، مثل : المنظمات الاقتصادية ، مثل تلك التي تختص بتنظيم المسائل الجمركية أو النظم النقدية (اتحادات جمركية ، صندوق النقد الدولي)

٤. منظمات دولية حكومية و منظمات دولية غير حكومية :

حكومـية : و هي المنظمات التي لا تنظم في عضويتها إلى الدول ، مثل : منظمة الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية .[١]

غير الحكومية : و هي تتميز أساسا بأنها جمعيات خاصة ، لا يتم تكوينها بمقتضى اتفاق بين الحكومات ، إنما بين أفراد و هيئات خاصة من مختلف الدول ، تتسع إلى التأثير على العلاقات الدولية .

منظمة الأمم المتحدة :

تأسست هذه المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية ، و بعد عقد عدة مؤتمرات دولية ، تم التوقيع على ميثاقها في ٢٦ / ٠٦ / ١٩٤٥ م .[٢]

٣- أهداف المنظمة :

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، نفس المصدر ص٣٤٧ .

[٢] - عبد الله بن علي المسند/المنظمات الدولية والإقليمية وأثرها على العالم الإسلامي.، القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١ ١٤١٣.،ص ١١، ١٢.

١. حفظ السلم و الأمن الدوليين : لهذه المنظمة حق اتخاذ كل التدابير الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم الدولي و لها أن تقمع أعمال العدوان ، و في ذلك تستعمل إما الوسائل السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق منظمة الأمم المتحدة أو تستعمل الفصل السابع (التدابير العسكرية) .

٢. تعمل على تنمية العلاقات بين الدول وفق لنص المادة ٠١ الفقرة ٠٢ من ميثاقها ، فإن هذه المنظمة تعمل على تنمية العلاقات الودية على أساس احترام مبدأ المساواة بين الدول في سيادتها .

٣. تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية وفقا لنص المادة ٠١ الفقرة ٠٣ .[١]

٤. تكون هذه المنظمة مركزا لتنسيق أعمال الدول وفقا لنص المادة ٠١ الفقرة ٠٤

تتميز المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية بطبيعة مزدوجة : فهي من ناحية تعتبر معاهدات. وهي من ناحية اخرى تتميز بطبيعتها الدستورية، فهي القانون الأعلى للمنظمة وكذلك لأعضاء المنظمة ، وهي التي تحدد هيكل المنظمة وتوزع الاختصاصات بين فروع وأجهزة المنظمة. ويترتب على القيمة الدستورية للمعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية ثلاث مبادئ:-

المبدأ الأول: انه من حيث القيمة القانونية تعلو المعاهدة المنشئة لمنظمة دولية وتجبّ أو تنسخ أية معاهدة اخرى يبرمها الدول الأعضاء في المنظمة.

المبدأ الثاني : أنه يجب على الدول الأعضاء قبول المعاهدة المنشئة للمنظمة على نحو كامل دون إبداء تحفظات.

المبدأ الثالث: أن تعديل المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية - كقاعدة عامة- يحتج به تجاه الدولة التي لم تصدق على التعديل.[٢]

أهداف المنظمات الدولية عموما

تحاول الحصول على مواقف متسقة بين الدول المشاركة في المؤتمر ، ولكنها لا تفرض عليها ارادة خارجية ، لكن المنظمات الدولية حصلت على ارادة ذاتية مستقلة عن الدول الأعضاء وبسكرتارية مستقلة ، وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الموصوفة ، ومن خلال أجهزة مكونة

[١] سكرتارية عصبة الأمم، عصبة الأمم (غاياتها ووسائلها وأعمالها)،نفس المصدر.
[٢] عبد المحسن سعد ، الوجيز في قانون المنظمات ،الاهلية للنشر والتوزيع،بيروت،١٩٨٧،ص ٩،.

من أشخاص أخرى غير ممثلي الدول وتتمثل في (الادارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية) أو الموظفون الدوليون، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول. وغير ذلك من المكنات التي رسمت للمنظمة الدولية هيئة قوية فوق الدول .[1]

يمكن تقسيم المنظمات الدولية[2] الى :

أ- المنظمات الدولية العالمية والمنظمات الدولية الاقليمية

ب- المنظمات الدولية الشاملة العامة والمنظمات الدولية المتخصصة

ت- المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية

ث- منظمات دولية قضائية ومنظمات دولية ادارية او تشريعية

ج- منظمات دولية مفتوحة ومنظمات دولية مغلقة .

المطلب الثاني

التحول الديمقراطي

يعد موضوع التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين لتحديد طبيعة هذا التحول، ومراحله وقد شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات، تحت عنوان ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتي عرفت باسم ثورات الربيع العربي، حيث بدأت بتونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، وصحبها مسيرات ومظاهرات في دول عربية تنديدا بغياب الديمقراطية وإحداث تغيرات سياسية.

١- مفهوم التحول الديمقراطي

٢- مراحل التحول الديمقراطي

١- مفهوم التحول الديمقراطي

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التحول الديمقراطي:

١- في الفكر الغربي

[1] عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية والمتخصصة، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.
[2] محمد حافظ غانم ود. عائشة راتب، المنظمة الدولية والمتخصصة، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.

عرف العالم السياسي الأمريكي فيليب شميتر "F, Shumpter"التحول الديمقراطي انه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات للتحول من نظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.[١]

ويعرف هابوتيل هاثبجتون " SamuchHunbington" التحول الديمقراطي على أنه مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد من خلال الفترة الزمنية.[٢]

وفي تعريف آخر له" :هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو أعدائها للديمقراطية ...وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول إلى نظام سياسي مفتوح.[٣]

كما تشير تحليلات صامويل هانتجتون إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي في العالم واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية التي ظلت مفهوما غامضا بالرغم من تصاعد أهميتها وما تعكسه من مطالب وتفضيلات للرأي العام.[٤]

ويعرفه تشارلز اندريان "T.Andryun " هو التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة العامة الذي يتبناه النظام السياسي ويسميه التغيير بين النظم وعليه التحول الديمقراطي يعني التغيرات العميقة في الأبعاد الأساسية للنظام، البعد الثقافي البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[٥].

---

[١] - بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي :دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى** .القاهرة :مكتبة مدبولي،٢٠٠٨، ص٢٩.

[٢] - بوحنية قوي و(واخرون)،**الانتخابات والتحول الديمقراطي**.عمان :دار الراية للنشر والتوزيع، - 2011 - ص213 .

[٣] - Samuel Huntington, traduit par: Fancaiseburgeess. Troisiéme vague**: les democration de la fin x xSiecle** (Paris: edition nouveau).1996,p 121 ترجمة. : سعاد الطويل. .

[٤] - عبد الغفار شاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤،ص١٩.

[٥] - بوحنية قوي و(اخرون) ، مرجع سابق، ص ٢١٣.

ويعرفه هيريمت "Hurimt" بأنه" :عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطر تماما وهو النظام الديمقراطي، وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش ومؤسسات أخرى، مما يجعل من الممكن انتقال السلطة بالوسائل السلمية على الأقل من حيث المبدأ.[١]

٢ – التحول الديمقراطي من المنظور العربي:

عرف المفكر العربي المغربي" محمد عابد الجابري" التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرغ عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.
- دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدينة تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية ومدينة تعلو على الأفراد وذلك على أساس الأفراد وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[٢]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل للتحول الديمقراطي" :هو حركة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام منتهج للديمقراطية، وهو مجموعة المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحيث يتضاء لنصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما

[١] - جي هيرميت، **هل هو عمر الديمقراطية؟**.ترجمة :سعاد الطويل،**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**]القاهرة :مركز مطبوعات اليونيسكو ,العدد ١٢٨ ، ماي ١٩٩١ . ص٩.

[٢] - محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**.بيروت :مركز الوحدة العربية،.بيروت، ١٩٩٤،ص٨٦.

يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي.[١]

إذن فالتحول الديمقراطي يعني عملية يتم فيها حل أزمة المشاركة وأزمة الشرعية، الهوية، التنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.[٢]
من خلال ما سبق نستنتج سمات التحول الديمقراطي:
-عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحولات الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

-عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد[٣].

٢- مراحل التحول الديمقراطي

١ - **مرحلة اتخاذ القرار:** هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع من خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول الديمقراطي وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.[٤]
ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام التسلطي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداثأي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير انقلابات ومؤامرات، ويحدث

[١] - محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،٢٠٠٥،ص ٤٤٢.
[٢] - إلهام نايت سعدي، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي في :كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر**،١٠ ديسمبر،٢٠٠٥،ص ٧٩.
[٣] - عطاء الله سمية، دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وارساء الحكم الراشد، "نموذج الجزائر".مذكرة مقدمة لنيل شهادة) الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، بسكرة: ٢٠١٣،ص١٩.
[٤] - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي** (٢٠٠٢-٢٠٠٣) القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية (٢٠٠٣).

هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني نظام ديمقراطي مقابل تقديم مساعدات دولية.[١]

٢- أخذ القرار بالتحول أو إقامة نظام ديمقراطي:

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار من طرف الذين يهمهم التحول لقيام التحول الديمقراطي وتتوحد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الجديد مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.[٢]

٣- الترسيخ الديمقراطي:

يعرف "جون ليتز" مرحلة الرسوخ الديمقراطي أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب والجماعات المصلحية أو أي قوة أو منظمات بعدم وجود بديل عن عمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة بديل عن عمليات الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.[٣]

٤- النضج الديمقراطي:

تعتب أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالواقع من الكفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال العمليتين المستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية التقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية

---

[١] - شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة** (تونس، الجزائر، المغرب).مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٣ ص١٢.

[٢] - أميرة ابراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ١٩٩٢-١٩٩٨ ، **رسالة ماجستير**، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية :جامعة القاهرة: ٢٠٠٢،ص٣٠.

[٣] - أميرة ابراهيم حسن دياب، مصدر سبق ذكره (التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية) ،ص٣٠.

فتتضمن الوصول إلى الآليات والسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة.[١]

المبحث الثاني

بيئة التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الاول:

طبيعة التحول الديمقراطي التونسي:

يعتقد البروفيسور "بشارة قادر" بعد تحليله لبعض نماذج التحول الديمقراطي، أن التجارب التاريخية برهنت على أن التغيير يستغرق وقتا ، وهذا الوقت يختلف من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة كل ديكتاتور، لذلك يختلف نمط التغيير من دولة لأخرى ،مما يعني أن تجربة التحول الديمقراطي التونسية لم تأتي في نفس السياق الذي جاءت فيه التجارب الغربية ،أو بالأحرى جاءت خارج الطرح الكلاسيكي للتحول الديمقراطي حيث بنت نمطا جديدا للتحول الديمقراطي المتمثل في التحرك الجماهيري السلمي، إذ صحيح أن الشبكات الاجتماعية أسهمت في زيادة منسوب تواصل الشباب المنتفض ، وتدعيم التنسيق بينهم فيما يخص أماكن وأوقات التواجد ، وطبيعة المستجدات المطلبية المفروض رفعها ، لكن ذلك لا يعوض التواجد على الأرض يوم الاحتجاج ، فعناصر التواصل الاليكتروني بشتى أنواعه هي ضرورية ، لكنها لم تكن كافية لحسم مصير حركات الاحتجاج ضد الحاكم ، بمعنى ، أنه لو لا التواجد والضغط بالواقع الحقيقي لما كان للواقع الافتراضي أن يبلغ مداه في التغيير.[٢]

وقد تجلى لنا ذلك في كم التظاهرات التي نظمت في تونس العاصمة وباقي مناطق البلاد ، وكان إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه على مرأى ومسمع الناس في وسط مدينة سيدي بوزيد وأمام أحد مقراتها السيادية شرارة انطلاق الثورة الشعبية في تونس ، حيث ترددت عدة روايات حول لحظة انفجار غضب البوعزيزي وبالتالي انفجار الانتفاضة على المستوى المحلي بالمدينة ثم توسعها إلى باقي المناطق ، فعملية الحرق هي أقصى تعبير عن رفض الواقع المعاش وتعبير عن حالة اليأس التي كان يمر بها المجتمع التونسي و التي اختزلت في حالة البوعزيزي

وبالتالي هذا ما يجعلنا نقول أن تلك اللحظة التاريخية تحمل أكثر من دلالة تتجاوز مجرد ما يمكن أن يحمله اعتداء امرأة على رجل في منطقة شبه ريفية من خدش للرجولة واعتداء عليها، إلى ما يحمله من بطش السلطة وقطعها لأرزاق البسطاء . كما بقي مشهد الشاب وهو يحترق إشهارا رمزيا قوي الدلالة لتعطل كل مسالك التواصل بين المواطن والسلطة المسئولة بالجهات

---

[١] - ابتسام هلى مصطفى، **التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام** ١٩٩٠-٢٠٠٤ رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠٠٧ ، ص٣١.

[٢] -حوار مع الخبير المتخصص في الإعلام د. يحي اليحياوي،" الثورات والإعلام الجديد " في حوارات مركز نماء للبحوث والدراسات، " ، في **حوارات ما بعد الثورة**، ط١ ،بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢ ، ص126

، وكان تعبيرا قويا لاحتراق كل سبل الوساطة والتفاهم والعجز عن إبلاغ الصوت . ولقد شاهدنا كيف كان العنف هو الملجأ الوحيد للسلطة ، أما الشعب فوجد ملاذه في الشارع الذي مثل حيزا لاحتضان المطالب الجماهيرية ، وأمام تلك الوضعية كانت الثورة بحاجة إلى أطر تنظيمية لتأطيرها وتحمل المسؤولية ،وكانت منظمات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها في الموعد حيث دفعت الثورة دفعا قويا نحو تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني

عوامل تحول الديمقراطي في تونس

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية ، فكانت بداية الثورة ضد الفساد والتهميش ، ولعلى التاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز حتى الثورة الفرنسية في بدايتها كانت كذلك ، إذا فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الاجتماعية ، ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغير راديكالي لنظام برمته ، ولاقتلاع حزب لهو أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد ، هذه المنظومة ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي.[1]

لذلك سوف نقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس:

١- **الدوافع الاقتصادية:**

طبقة تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من، ١٩٦١-١٩٦٩ ثم القيادة السياسية بتغير نهج البلاد الاقتصادي و التحول إلى اللبرالية الإقصتادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية و السياحة ، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد و على المجتمع .

في بداية الثمانينيات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسة التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها،ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية ١٩٨٦.[2]

٢- **الدوافع الاجتماعية:**

إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب ، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة

---

[1] - محمد المهدي شين، **التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته.** (١٣-٢-٢٠١٣) من الموقع: ، www.REGIONALSTUDIES.tk تاريخ الإطلاع ٢٠١٧/٣/٢٥.

[2] - محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية**، ١٩٨١،ص١١٢.

شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي ، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في انتفاضة الخبر ١٩٨٤.[١]

٣- الدوافع السياسية:

عانت تونس أزمة الهوية في النظام السياسي إثر تبني الرئيس بورقيبة وضع مشروع مجتمعي جديد يقوم على إنشاء دولة تونسية علمانية مختلفة عن بقية الدول ، من خلال طمس الشخصية التونسية العربية بمجموعة من الإجراءات التعسفية ، هذه السياسة جعلت الشعب التونسي في صراع بين هويته وبين هوية غربية يحاول بورقيبة صبغه بها من خلال نشر اللغة الفرنسية.

بالإضافة لأزمة الهوية عان النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية فقد أستمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة ،إلى جانب الأزمات السابقة عانى النظام التونسي من أزمة المشاركة السياسية نتيجة لسيطرة الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع مجالات الحياة واستخدام التعبئة الشعبية السياسية كوسيلة أمام الشعب لإيصال مطالبه.[٢]

جميع الدوافع التي ذكرناها كانت في فترة الثمانينيات أي تحت قوانين الرئيس الحبيب بورقيبة ، أما في فترة الرئيس زين العابدين :

فقد أستخدم في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب فمن جهة ينادي بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ومن جهة أخرى يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير.

بالإضافة إلى ما سبق زين العابدين سياسة اقتصادية مكنته من تحقيق نمو اقتصادي معتبر ، إلا أنها أنتجت العديد من السلبيات أثرت على المجتمع كسوء توزيع عوائد النمو والاهتمام بقطاع الخدمات والسياحة.

أما من الناحية الثقافية سار زين العابدين على خطى الرئيس الراحل بورقيبة حيث عمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الأخلاقي بالمجتمع.[٣]

ويكمن تلخيص العوامل الداخلية في مجموعة من النقاط كالآتي:

- الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي :

---

[١] - ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ،ص٢٠٤.

[٢] - عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال.(١٠-٢-٢٠٠٩) من الموقع: www.ALmadina.com/ 45680 تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٥.

[٣] - عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي** .مركز الجريدة للدراساتمن الموقع: http//Studies.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٥.

إن أكبر أزمة يعاني منها العالم العربي هي أزمة الافتقار إلى القيادة المنسجمة مع تطلعات الشعوب العربية في سياستها الداخلية والخارجية.

- تفاقم المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد والى وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفا منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله يتميز بعدم الشفافية وأفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن,القضاء الادارة، ولكن نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى جانب الإعلام[1].
- القمع والتعتيم الإعلامي :تمثل ذلك في:
  - ✓ التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصا أصحاب الاتجاه الإسلامي
  - ✓ ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنشطتهم
- تدني المستوى التعليمي:كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا طوعته الحكومة السابقة لتجفيف المنابع وذلك بالتسويق إلى الهوية العالمية حيث كل الديانات مبجلة على حساب الهوية والثقافة العربية الإسلامية.

من نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي وغيابه عن الكثير من الناس مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي.

- تفشي الفساد المالي:اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن على بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلته على خيرات البلاد وسيطرتهم على الاقتصاد في البلاد.

لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسه قائمة الذات تنشط في الظل، ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبارات السلطة البوليسية بزعامة بن علي نفسه هي التي أنشاها ورعتها وحمتها وسهلت لها لتطيل بقائه في السلطة.

أعمال الفساد شملت كل المجالات ومست كل النواحي في الحياة الاقتصادية والسياسية، ففي ظرف وجيز منذ تولي بن علي السلطة ،في ٧ نوفمبر ٢٠١١ صعدت إلى عالم المال والأعمال أسماء أشخاص قبل ذلك نكرات، وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس السابق، كما يروون وقائع وحوادث عن الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل.[2]

العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس

في مرحلة الثمانينات

١- انهيار الاتحاد السوفياتي (انتهاء الحرب الباردة):

[1] - مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، الثورة التونسية.الكرك: النشور الفكري الحر، ٢٠١١،ص١٣.
[2] - بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٢٣.

أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة.

٢- ضغوطات المؤسسات العالمية والتقليدية

واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات، زادت حدتها الأزمة العالمية ١٩٨٦ ، مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه، فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.[١]

أما الدوافع التي بعد مرحلة الثمانينات فيمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

١- الأحوال العامة في الوطن العربي: يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت، دون وجود قوة مدافعة ورادعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه، وهذا نتيجة سياسات الأضعاف المتتالية بسبب ضعف القيادات، ففي البلاد العربية هناك

سياسات متتالية لطمس الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بعالم هويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزاعات.

٢- سياسات غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الإنفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والانترنت، ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيون بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في اجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الامن والوصول إلى مطالبه إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع.[٢]

٣- الضغوط التي فرضتها الدولة المانحة حيث تربط مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات.

وفي الواقع أن استخدام المساعدات كسلاح سياسي هو ميكانيزم قديم استخدم أثناء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لكسب انظمام دول العالم الثالث في معسكريهما، وفي هذا السياق نجد أن الاتحاد الأوروبي مارس ضغوط على الدول المغاربية ككل لدفعها إلى التحول الديمقراطي، باعتبار دول هذه المنطقة تعد منطقة نفوذ تاريخي للدول الأوروبية، وكذا نظرا إلى العلاقة بين دول المنطقة الأورومتوسطية خاصة بعد توقيع بلدان المجموعة الأوربية وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط للتبادل الحر حيث تم رسم خطوط عمل السياسة الأورومتوسطية المتمحورة حول ثلاث قطاعات: القطاع السياسي والأمني، القطاع الاقتصادي والمالي، القطاع الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الصدد يرى "فرنكوماريني

---

[١] - يوسف البمراوي: التحول الديمقراطي في العالم العربي.(٢٠١١/٢/١)، من الموقع: تاريخ الإطلاع 25/3/2017 : www.ALNAD.NET/35032/book.

[٢] - مالك خلف البزيراث أحمد عبد الوهاب الحتاتنة، **الثورة التونسية**،الكرك :النشور الفكري الحر، ٢٠١١ ، ص٤٥.

(رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي) إن الديمقراطية والمجتمع المدني المنظم شروط أساسية لانعاش اقتصاد جو ضد المتوسط وعلى الاتحاد الأوروبي أن في لعب دوره اتجاه هذه المنطقة.[١]

٤- اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة.[٢]

٥- التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن امريكا كانت الراعي الرئيسي للاصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث أعلنت استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة
الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعة تونس هي الأخرى في إصلاحات إستباقية تماشيا مع الرغبة الامريكية ، خاصة و إن هذه الاخيرة هدده باللجوء الى القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة فإن تونس تحرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا وفي سبيل إزالة هذا ال خطر لجأت الدول الغربية الى ما يطلق عليه العولمة التشريعية[٣].

---

[١] - عباش عايشة ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم) العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر: ٢٠٠٧-٢٠٠٨،ص١٣٥.

[٢] - أحمد منيسي وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ ، ص ١٧٥.

[٣] - السيد ياسين ، الاصلاح العربي بين الواقع السلطري والسراب الديمقراطي. مصر: دار ميريت، ٢٠٠٥ .ص ٢٦٢

الخاتمة

لم تكن تونس قبل ثورة ٢٠١١ بدعا من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا ولم تكن تداعيات ذلك النمط من الحكم على اقتصادها ثقافتها وتعليمها بأفضل من تداعياتها على باقي بلدان المنطقة العربية ، ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية يدور حول ترتيبات الانتقال الديمقراطي والمشارك السياسية والتداول السلمي على السلطة وغيرها من اشكالا ت الواقع العملي، وانما حول غياب الديمقراطية كليا.

ظل المطلب الديمقراطي بما تعنيه من تعددية حزبية ومشاركة سياسية وسيادة القانون وبسط للحريات العامة والخاصة للشعب ، ملازما للحركة السياسية التونسية بأحزابها ومنظماتها وعلاقتها بجمهور الناس فكان من اول انجازات الثورة التونسية حتى قبل اسقاط النظام بن علي وضعها المطلب الديمقراطي في قلب الحركة الثورية وذلك بتكريس ارادة الشعب.

من خلال دراستنا سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات من اهمها :

- التداول السلمي على السلطة وهي من اهم المعايير لوجود نظام ديمقراطي والتي يقصد بها وجود آلية لانتقال المنصب السياسي.
- الفصل ما بين السلطات والذي يشكل حجرا اساسيا حتى تتم الرقابة والمسائلة ، للتحول السياسي وعدم الاحتكار لسلطة واحدة على باقي السلطات .
- تجسيد الحركة الديمقراطية وتأصيلها دستوريا ، ويكون بسن سياسة دستورية تهدف الى مواكبة النسق السياسية والاجتماعي عند تبني اي اصلاح مرتقب وذلك بالاستناد الى الخلفيات التاريخية والشروط الاجتماعية.
- اقامة دولة المؤسسات والمساواة امام القانون وذلك بعدم التمييز بين الافراد والطبقات من حيث خضوعها للقانون و القضاء او في وظائف الدولة .
- اقامة مجتمع مدني فعال يدعم الديمقراطية ويخولها الى قيمة اجتماعية واخلاقية.
- تجسيد قانون حزبي وانتخابي يكرس عملية التحول السياسي من خلال الغاء القيود على الاحزاب التي تحدها من العمل باستقلالية.

١. - الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح .. النتائج د.على عبده محمود (باحث دكتوراه بالهيئة) من الموقع(www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm) 28/3/2017.
٢. . العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر: ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
٣. . الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٣.
٤. . كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية الليبية، طرابلس ١٩٩٩، ص ٢٥٧، علماً أن منظمة الوحدة الأفريقية تغير اسمها مؤخراً إلى الاتحاد الأفريقي.
٥. ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
٦. ابتسام هلى مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام ١٩٩٠-٢٠٠٤ رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠٠٧.
٧. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤.
٨. أحمد منيسي وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
٩. الإصلاح الدستوري في تونس. من الموقعwww.MOSTAKBAL.com تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٨.
١٠. إلهام نايت سعدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي في: كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر،١٠ ديسمبر،٢٠٠٥.
١١. أميرة ابراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ١٩٩٢-١٩٩٨ ، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ٢٠٠٢.
١٢. بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع،) ٢٠١١
١٣. بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى. القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٨.

١٤. بوحنية قوي و(واخرون)،الانتخابات والتحول الديمقراطي.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١١ .
١٥. توفيق ، بوقعدة "دور المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي" ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر:مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،٢٠١٢.
١٦. جميل الشقيري وبرهان غزال، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٥.
١٧. جي هيرميت، هل هو عمر الديمقراطية؟.ترجمة: سعاد الطويل،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية :القاهرة: مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد ١٢٨ ، ماي ١٩٩١.
١٨. حازم فؤاد، الأوبزرفر. الأنظمة السلطوية الفاسدة كلها هشة – وبن علي لم يكن استثناء.. في ٢٠١٧/٣/٢٨ -www-DOSTOR-Org.
١٩. حنة ، أرندت ، في العنف ،)ترجمة: ابراهيم العريس)، بيروت : دار الساقي ، ١٩٩٩.
٢٠. حوار مع الخبير المتخصص في الإعلام د. يحي اليحياوي،" الثورات والإعلام الجديد " في حوارات مركز نماء للبحوث والدراسات، " ، في حوارات ما بعد الثورة، ط١ ،بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢.
٢١. الزعماء العرب خائفون بعد ثورة تونس..في ٢٠١٧/٣/٢٨ www. ASSAFiR.com
٢٢. سكرتارية عصبة الأمم، عصبة الأمم (غاياتها ووسائلها وأعمالها)، ترجمة وزارة الخارجية المصرية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٨.
٢٣. السيد ياسين ، الاصلاح العربي بين الواقع السلطري والسراب الديمقراطي. مصر: دار ميريت، ٢٠٠٥.
٢٤. شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب).مذكرة لنيل شهادة
٢٥. صلاح الدين ، المصري ، ،"ثورة ١٧ ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمآلات" في مجموعة من المؤلفين ، ثورات قلقة : مقاربات سوسيو-استراتجية للحراك العربي، ط ١ ،بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ٢٠١٢.

٢٦. عائشة راتب، التنظيم الدولي (الكتاب الثاني) التنظيم الدولي والمتخصص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.
٢٧. عباش عايشة ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم)
٢٨. عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية والمتخصصة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤.
٢٩. عبد العزيز محمد سرحان، الوسيط في التنظيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٣
٣٠. عبد الغفار شاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤
٣١. عبد الله بن علي المسند/ المنظمات الدولية والإقليمية وأثرها على العالم الإسلامي.، القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١/ ١٤١٣.
٣٢. عبد المحسن سعد ، الوجيز في قانون المنظمات ،الاهلية للنشر والتوزيع،بيروت،١٩٨٧.
٣٣. عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال.(١٠-٢-٢٠٠٩) من الموقع: www.ALmadina.com/ 45680 تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٥.
٣٤. عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي .مركز الجريدة للدراساتمن الموقع: http//Studies.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٥.
٣٥. عطاء الله سمية، دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وارساء الحكم الراشد، "نموذج الجزائر".مذكرة مقدمة لنيل شهادة)
٣٦. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الناشر: منشأة المعارف، ٢٠١٥.
٣٧. قدس برس- المجتمع الدولي يساند جهود الانتقال الديمقراطي بتونس /من الموقع : www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=25015 بتاريخ : ٢٠١٧/٣/٢٨.
٣٨. الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، بسكرة: ٢٠١٣.

٣٩. مالك خلف البزيراث أحمد عبد الوهاب الحتاتنة، الثورة التونسية.الكرك: النشور الفكري الحر، ٢٠١١.
٤٠. محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته. (١٣-٢-٢٠١٣) من الموقع: ، www.REGIONALSTUDIES.tk تاريخ الإطلاع ٢٠١٧/٣/٢٥.
٤١. محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، الإسكندرية ،ط٣، ١٩٧٩م.
٤٢. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة، لقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
٤٣. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، نشر:منشأة المعارف، ط١، ٢٠٠٥، ج٢.
٤٤. محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٤.
٤٥. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان. بيروت: مركز الوحدة العربية،.بيروت، ١٩٩٤.
٤٦. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.
٤٧. محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٩.
٤٨. محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،٢٠٠٥.
٤٩. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية (٢٠٠٣).

المصادر

٥٠. مهدي ، مبروك ، " ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية " في مجموعة مؤلفين ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات والتحديات ، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣٣ .

٥١. المواقف الإيرانية من الثورات العربية..في wwwFReeDOM-Ye-com- 28/3/2017

٥٢. هل وصلت تونس إلى بر الأمان. من الموقع www.akbar.com تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٣/٢٨.

٥٣. يحي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦.

٥٤. La transition, ‘‘Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour, démocratique en Tunisie: entre légalité constitutionnelle et légtimitérevolutionnaire’’aparaitre dons la revue française de droit constitutionne 2012 ترجمة. : سعاد الطويل.

٥٥. Samuel Huntington, traduit par: Fancaiseburgeess. Troisiéme vague: les democration de la fin x xSiecle (Paris: edition nouveau).1996,p 121 ترجمة. : سعاد الطويل.